جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المحاضرة رقم 01.

خامسا: المدرسة الكلاسيكية (الربع الأخير من القرن الثامن عشر). تعتبر أفكار المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) امتداد لأفكار مذهب الطبيعيين، وقد ارتبط ظهور المدرسة الكلاسيكية بالتكور العام الذي شهدته الحياة الاقتصادية في أوروبا، وبصفة خاصة في إنجلترا، ثم انتشر منها إلى الدول الأوروبية الأخرى، وكان ذلك نتيجة الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وبذلك شهدت الحياة الاقتصادية في أوروبا تطورا من اقتصاد اقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي صناعي.

وقد قامت المدرسة الكلاسيكية على يد مجموعة من العلماء الذين تأثروا كثيرا بآراء الطبيعيين، وهدم تعاليم التجاريين وعلى رأسهم آدم سميث (1723-1790) ودافيد ريكاردو (1772-1823) ومالتوس (1766-1834). وقد روج تعاليم المدرسة في إنجلترا جون ستيوارت مل (18.6-1873) الدي تميز بثقافة واسعة، وفي فرنسا جين بابتيست ساي (1767-1832) الذي عرض ووضع الأفكار الكلاسيكية، إلى جانب ألفريد مارشال في إنجلترا وشارل جيد وشارل رست في فرنسا.

وقد سيطرت أفكار المدرسة الكلاسيكية على تعاليم الاقتصاد في الجامعات، وقد تناول كل من العلماء السابقين مشكلة معينة بالدراسة والبحث، وجاء آخرون يستكملون هذه الدراسات، وإذا كان هناك اختلاف بينهم في كثير من الجزئيات، إلا أن هذه الأفكار بمثابة منارة لجميع الباحثين في مجال الاقتصاد السياسي.

ويمكن أن نشير إلى أهم الأفكار التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية، وبصورة موجزة، والتي تتمثل في:

1- يقوم الفكر الكلاسيكي على أساس ان الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، والمحرك الأساسي لهذا النشاط، وأن هناك يد خفية من شانها أن تحقق التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.
2- نادوا بسياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتتلخص سياستهم في عبارة مشهورة عرفت عند الطبيعيين "دعه يعمل، دعه يمر". ويرون ان الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية، وبإعادة التوازن، وبتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين.
3- يسمح الكلاسيك بتدخل الدولة على سبيل الاستثناء بالقيام ببعض الوظائف المحصورة التي لا يقوى الأفراد على القيام بها، فدور الدولة الأساسي هو حماية الأمن في الداخل والخارج، وإلزام الجميع باحترام العقود، وحماية الملكية الخاصة من الاعتداءات عليها، والقيام بالمشروعات التي لا يستطيع الأفراد القيام بها إما بسبب ما تتطلبه من رؤوس أموال كبيرة لا يقوى الأفراد عليها، أو نظرا لأنها لا تدر أرباحا إلا بعد فترة زمنية طويلة.

تلك هي اهم الأفكار لدى الكتاب الكلاسيك فيما يتعلق بكيفية إدارة النشاط الاقتصادي وتحديد دور الدولة، ولم يحد عن هذا الفكر سوى جون ستيوارت مل الذي نادى في آخر حياته بتطبيق بعض المبادئ الاشتراكية من أهمها مناداته لتدخل الدولة وتطبيقها لبعض القوانين الاجتماعية.

وقد درس التقليديون الظواهر الاقتصادية تحت تأثير فكرة النظام الطبيعي التي مؤداها أن هذا النظام هو نظام مطلق وشامل وأبدي ومن ثم يعتبرون القوانين الموضوعية المنبثقة عنه خالدة لا تتغير؛ وبالتالي تكون الظواهر الاقتصادية في رأي التقليدين نظاما اقتصاديا خالدا.

علاوة على ذلك، فقد درسوا الظواهر الاقتصادية تحت تأثير آخر يتمثل في الفلسفة الفردية التي تهتم بالإنسان أو الفرد الناجح الذي يُسمونه "الرجل الاقتصادي" وهو يوصف بعلمه في تحقيق مصلحته الخاصة ليحقق أقصى استمتاع بأقل ألم، كما صرح بذلك "آدم سميث"؛ وهو بحكم معرفته لكل الظروف قادر على القيام بحساب رشيّد للمقارنة بين النتيجة التي تحصل عليها والجهد المبذول لتحقيقها، كما أنه تمكنه من إجراء حساب رشيّد يتطلب معرفته لكل الظروف المحيطة به، وقد قامت دراستهم التحليلية للظواهر الاقتصادية للمجتمع انطلاقا من مميزات كانت تسوده وهي:

1. تكوين المجتمع من ثلاث طبقات محددة طبقا لوظائفها الاقتصادية وهي:
   أ. الطبقة الرأسمالية التي تملك وسائل الإنتاج.
   ب. الطبقة الأرستقراطية التي تملك الأرض.
   ت. الطبقة العاملة التي تعطي العمل.

وهذه الطبقات مرتبطة فيما بينها بفعل عملية الإنتاج، وتمثل هذه العملية العامل الرئيسي للعلاقات القيمية الخاصة بإنتاج وتوزيع الناتج التي يتوقف عليها نمط وحركة النظام في مجموعه.

2. إن النشاط الاقتصادي في هذا المجتمع يرتكز على المبادلة في السوق التي يقوم فيما بين أفراد من نوع الرجل الاقتصادي.
3. تسود المنافسة في هذا المجتمع على المستويين الداخلي و الخارجي، حيث دور الدولة يقتصر على وظيفتها في حفظ النظام العام من خلال حماية الملكية الفردية، ضد كل اعتداء داخلي كان أو خارجي، و هو ما يسمى اصطلاحا بدور الدولة الحارسة؛ و يهدف التقليديون في تحليلهم للظواهر الاقتصادية إلى الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكمها، وفيما يلي عرض لأهم أفكار رواد هذه المدرسة، ومنهم: آدم سميث، وتوماس مالتوس، ودافيد ريكاردو.

أولا: آدم سميث ونظرية الحرية الاقتصادية (1723- 1790) A. Smith: آدم سميث هو فيلسوف من القرن الثامن عشر يُعرف بلقب أبو علم الاقتصاد الحديث، وهو المؤيد الرئيسي لنظرية سياسة عدم التدخل في الاقتصاد. اقترح في كتابه الأول "نظرية المشاعر الأخلاقية" فكرة اليد الخفية التي تنص على ميل الأسواق إلى تنظيم أنفسها ذاتيًا عن طريق التنافس والعرض والطلب والمصلحة الشخصية. عُرف سميث أيضًا بنظرية فروق الأجور التعويضية التي تنص على أن الوظائف الخطرة أو غير المحبذة تعرض أجورًا أعلى من أجل جذب اليد العاملة إليها. الكتاب الأشهر بين كتبه هو "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" الصادر عام 1776، والذي يعد واحداً من أهم المؤلفات في الاقتصاد الحديث؛ كونه أول كتاب جامع وملخّص لأهم الأفكار الاقتصادية للفلاسفة والاقتصاديين الذين سبقوه أمثال: «فرنسوا كيناي»، و«جون لوك»، و«ديفيد هيوم».

عُرف سميث بالنظرية الاقتصادية التي تحمل اسمه، حيث طالب بضرورة ابتعاد الدولة عن المجرى الطبيعي لسير الشؤون الاقتصادية متأثرا بأفكار الطبيعيين؛ غير أنه ربط أفكاره باستقراءات صادقة لواقع الحياة مستدلاً بأن سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصية يعتبر من أقوى الحوافز المحركة لسلوكهم الاجتماعي؛ من ذلك أن الفرد يعمل في حياته اليومية بهدف تحسين وضعه الاقتصادي، فالتاجر والمزارع والصانع كلهم يسعون من خلال نشاطهم إلى تحقيق مصالحهم الشخصية بما يحسن مستواهم الاقتصادي، و هي الصفة الأساسية لسلوك الفرد في مجال كسب العيش، مضيفا بأن النظام الاقتصادي الذي قوامه ملايين الأفراد يعمل كل منهم في دائرته الضيقة لتحقيق ما يعتقد أنه يحقق مصلحته الشخصية، وفي هذا الخصوص يقر "آدم سميث" بمبدأ الانسجام بين سعي الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية و بين مصلحة الجماعة، موضحاً بأن هؤلاء الأفراد لا يحركهم أي حافز سوى مصلحتهم الخاصة، إنما هم يعملون دون وعي أو تدبير لتحقيق مصلحة الجماعة كأنهم مسوقون بيد خفية لتحقيق مصلحة لم تكن في بالهم، و يحدث الانسجام بين المصلحة الخاصة و العامة نتيجة التفاعل بين

الأفراد، حيث يسعى كل فرد منهم إلى تحقيق مصلحته و ذلك في ظل قيام الشروط التالية:

1. **تقسيم العمل:** لقد أورد "آدم سميث" في كتابه: "ثروة الأمم" افتتاحية ركز فيها على أن العمل هو منبع الأساسي الذي يزود الأمة بكل ضرورات الحياة و احتياجاته، و أن العمل الإنساني دون غيره هو مصدر الثروة؛ مضيفاً، بأن زيادة ثروة الأمة مرهونة بزيادة إنتاجية العمل التي ترجع أساساً إلى تقسيم العمل بين الأفراد، و ينتهي "آدم سميث" إلى أن العمل مصدر الثروة و تقسيمه بين الأفراد يزيد من إنتاجيته.

و مدلول ذلك فإنه عندما يقسم العمل بين الأفراد، فإن كل منهم يسعى إلى إنتاج ما يفيض حاجته بقصد المبادلة و ينتج عن ذلك شبكة من علاقات المبادلة قوامها المصلحة الشخصية لكل واحد من أفراد المجتمع لأن مصلحتهم الشخصية تدعوهم للقيام بهذه الخدمة.

المحاضرة رقم 02.

2. **نظام السوق:** قبل تناول نظام السوق نبيّن مفهوم السوق باعتباره ملتقى عمليات التبادل. والسوق هو المكان الذي تسوق فيه من بيع و شراء، و يكون موجودا في القرى و المدن على حد سواء في أماكن معلومة و متعارف عليها. وعند تفاعل قوى العرض و الطلب يتحدد سعر السوق في ظل ظروف المنافسة الحرة حيث يصبح السعر موحدا في السوق ويتوازن عنده العرض مع الطلب والذي على أساسه يتوازن التعامل في السلعة بالبيع و الشراء.

أما نظام السوق: فإنه يجب على الأسواق أن تسيرها قوانين محكمة من شأنها أن توفر للمجتمع السلع والخدمات التي يحتاجها و بالكميات التي يريدها بأقل الأثمان الممكنة على أن يترك للأفراد حرية التصرف لبلوغ مصلحتهم الشخصية دون تخطيط أو تدبير سابق. و في هذا الإطار يجد بعض أفراد المجتمع فرصة سانحة للربح فتدفعهم مصلحتهم

الشخصية إلى العمل بقصد تزويد المجتمع بالسلع التي ينتجونها، و بالعكس فإذا افترضنا أن المجتمع ليس في حاجة إلى سلعة معينة كانت موجودة فمعنى ذلك امتناع الأفراد عن دفع الثمن للحصول عليها الشيء الذي يترتب عليه إلحاق خسارة بالمنتجين، و نتيجة لذلك يمتنع هؤلاء بدافع من مصلحتهم الشخصية من إنتاج سلع لم يعد المجتمع في حاجة إليها.

و بالتالي تنشأ قاعدة في السوق تسمح بتزويد المجتمع بالسلع و الخدمات التي يحتاجها فقط، و نتيجة لذلك فإذا كانت الكمية الموجهة إلى السوق من سلعة معينة تتجاوز الطلب الفعلي عليها فإن ذلك سيؤدي حتما إلى انخفاض الثمن، و في هذه الحالة يتحصل المنتج على ربح أقل من الربح الطبيعي أي يتعرض إلى خسارة، و يحصل العامل على أجر أقل من الأجر الطبيعي و لذلك فإن المصلحة الشخصية تدفع المنتجين إلى عدم إنتاج السلعة أو التقليل من إنتاجها، و على إثر التفاعل بين العرض و الطلب يحدث التعادل بينهما؛ و من الناحية الأخرى، فإذا كانت الكمية التي توجه إلى السوق من سلعة معينة أقل من الطلب الفعلي عليها، فإنه سيؤدي حتما إلى ارتفاع ثمنها، و هذا يعني أن المنتج الرأسمالي يتحصل على زيادة في الربح تتجاوز المعدل الطبيعي، مما يؤدي إلى أن المصلحة الشخصية للمنتجين تسعى إلى الزيادة في إنتاج الكميات التي توجه إلى السوق حتى تصبح مساوية للطلب الفعلي لسد الاحتياجات، و من جهة أخرى يرى "آدم سميث" بأن ثمن السلعة بأنه عبارة عن تكلفة إنتاج تلك السلعة على أساس أن كل عنصر من عناصر إنتاجها يحصل على المعدل الطبيعي الذي يعادل التكلفة النهائية للإنتاج، إن التفاعلات الخاصة بالعرض و الطلب قد تجعل من ثمن السلعة إما أكبر من ثمنها الطبيعي أو أقل منه إلاّ أن هذا التذبذب في أثمان السلع لا يمكنه الاستمرار طويلا لأن تفاعل المصلحة الشخصية لا بد أن يؤدي إلى التقاء الثمن الطبيعي لكل سلعة.

كما يرى "آدم سميث" بأن نظام السوق يشمل بالإضافة إلى السلع و الخدمات، تنظيم عدد السكان بما يتلاءم مع الطلب دون زيادة أو نقصان، فإذا اشتد الطلب على

التشغيل فإنه يؤدي إلى الزيادة في أجر العامل من المعدل الطبيعي و هو المعدل اللازم لإبقاء عددهم على ما هو عليه، علاوة، على أن ارتفاع الأجر عن المعدل الطبيعي فإنه يشجع على الزواج المبكر و بالتالي زيادة عدد أفراد الأسرة على الحد الطبيعي، أما إذا انخفض الطلب على اليد العاملة فإن ذلك يخفض مستوى الأجر إلى ما دون المعدل الطبيعي، و هذا يؤدي إلى الفقر و ارتفاع معدل الوفيات، و بالتالي تعود أجورهم إلى المعدل الطبيعي.

3. **النقود والتراكم الرأسمالي:** يرى "آدم سميث" بأن اكتشاف النقود عبر مراحل طويلة من الزمن كان نتيجة لسعي الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية و ليس نتيجة عقل مدّبر أو قرار شيّد، بل جاء نتيجة شعور بعض الأفراد بالمزايا الكبيرة التي صاحبت استخدام المعادن النفيسة بغرض قابليتها للاستعمال و التجزئة كوسيلة للمبادلة.

لذلك فإن قدرة المجتمع على التراكم الرأسمالي مرهونه بما يذخره الأفراد، فالادخار هو منبع التراكم الرأسمالي كل ذلك يتم في نظر "آدم سميث" بفعل قوة تدفع الأفراد على الادخار تكمن في رغبتهم الشخصية في تحسين حالتهم الاقتصادية، لأن زيادة ثروة الفرد هي الطريق الطبيعي لتحسين حالته المادية، و هذا لن يتأتى إلاّ إذا ادخر الفرد جزءا من دخله كل سنة ليساهم في تراكم الرأسمالي.

4. **دور الدولة في المجتمع:** يرى "آدم سميث" و أتباعه من الكلاسيكيين بأن دور الدولة يجب أن ينحصر في الإشراف العام على سير النظام الاقتصادي في مجموعة، لأن الدولة لا يتصور أن تحيط بكل ما تتطلبه وجوه النشاط الاقتصادي على اختلاف و تنوع أساليبها، و بالتالي ضرورة أن ترفع الدولة يدها على التدخل في الحياة الاقتصادية و أن يقتصر دورها في الانشغال بثلاث وظائف وهي:
   - إقامة العدل في المجتمع.

- الدفاع عن إقليم الدولة.
- إنشاء المشروعات والتنظيمات التي لا تصلح بأن تكون موضوعا لنشاط الأفراد، كإنشاء الطرق وصيانتها، شق الأنفاق الكبرى، والتعليم والمستشفيات، والخدمات البريدية، وتنظيم البنوك والرقابة عليها، والمهن الأساسية وشروط ممارستها.

و في الأخير يمكن القول بأن الحرية الاقتصادية نالت مكانة مرموقة في الفكر النظري لـ"آدم سميث" حيث دافع عليها بقوة كبيرة و منطق دقيق مدعما بالحجج، مما أضفى على فكره الاقتصادي علما عرفت و تميزت به المدرسة التقليدية.

ثانيا: توماس مالتوس ونظرية السكان: لقد اتضح لأقطاب الفكر الكلاسيكي بعد "آدم سميث" مثل: "توماس مالتوس" و"دافيد ريكاردو" بأن التقدم الاقتصادي تواجهه قوى مضادة تعيق تطوره وهذه القوى تتمثل في القوانين الاقتصادية التي تحكم زيادة السكان و كذا زيادة الناتج الزراعي؛ وهذا التوجه الفكري يعاكس توجه الأستاذ الأول للمدرسة الكلاسيكية الذي كان يحمل نزعة تفاؤلية نابعة من فكرة أساسية تتمثل في أن المجتمع بواسطة المبادلات الشخصية قادر على تحقيق التقدم الاقتصادي دون الحاجة إلى تدبير أو تخطيط مسبق.

وفي هذا الإطار صدرت عن "مالتوس" عدة أفكار في كتابه: حول السكان في عام 1798 حيث تضمنت نزعة تشاؤمية جديدة من جراء تزايد عدد السكان بشكل مذهل تزايد لا يقابله زيادة في المواد الغذائية، ومن أبرز الأمثلة التي ضربها "مالتوس" من الواقع هي تلك الظاهرة السكانية الموجودة في المستعمرات الأمريكية حيث وجدت البيئة المواتية وأصبح السكان يتضاعفون في أقل من 25 سنة؛ و انطلاقا من هذا المثال صاغ قانون السكان الذي يقرر فيه بأن السكان يميلون إلى الزيادة بنسبة متتالية هندسية بحيث أن قدرتهم الكامنة على التزايد في التضاعف كل 25 سنة، أما المواد الغذائية لا تزيد بأكثر من متتالية حسابية.

و كمثال على ذلك:

إذا كانت الكمية الغذائية في تاريخ معين تساوي (س)، فإنها بعد 25 سنة تساوي (2 س)، بعد 50 سنة تساوي (3 س)، و بعد 75 سنة تساوي (4 س) و بعد 100 سنة تساوي (5 س)، بينما الزيادة في عدد السكان في 25 سنة تكون كالتالي: بعد 25 سنة تصبح تساوي 2 س، 4 س ثم 8 س.

- فالزيادة في المواد الغذائية تكون: س، 2 س، 3 س، 4 س، 5 س...إلخ
- فالزيادة في عدد السكان تكون: س، 2 س، 4 س، 8 س، 16 س...إلخ

و بالتالي فإن هذه القدرة الكامنة في الزيادة في عدد السكان قل ما تجد طريقها إلى التحقيق حيث لا يمكن أن يتوافر الغذاء الكافي لهذه الأعداد فينشأ حينئذ الضغط السكاني على المواد الغذائية.

و الجدير بالملاحظة أن "مالتوس" كان يركز في بداية الأمر على الموانع السلبية (وهي التي تؤدي إلى تقليص عدد السكان كالحروب، الأوبئة، الأمراض، سوء التغذية...إلخ) باعتبارها القوة الأساسية التي من شأنها تحقيق توازن بين السكان و الغذاء و هي التي سماها بالموانع ذات الطابع التعس و الرذيل، أما الموانع الوقائية((و هي التي تحول دون الزيادة في الأعداد و تتمثل في الامتناع عن الزواج أو تأخيره أو الرقابة عن النسل...إلخ) فكان يعتبرها ليس لها الدور الفعال في إحداث التوازن، غير أنه فيما بعد أدخل بعض التعديلات على نظريته هذه، حيث أضاف قوة أخرى يمكن أن تسهم في تخفيف الضغط السكاني و هي: الضبط الأخلاقي: التي يقصد بها الامتناع عن الزواج أو تأخير سن الزواج، و أستبعد الرقابة عن النسل من الدخول ضمن ما يسميه "الضبط الأخلاقي" لكونه ينتمي إلى رجال الكنيسة التي لم تكن تسمح بهذا النوع الذي يتنافى مع التعاليم الدينية.

تقييم نظرية "مالتس" للسكان: لقد أثارت نظرية "مالتس" للسكان جدال كبير خاصة مع "وليام غودوين" الذي ينتمي إلى ما سمي فيما بعد بالاشتراكية و كذا مع مفكرين الاتجاه الاشتراكي حيث نجد أن "كارل ماركس" انتقد "مالتس" بشدة، و من ايجابيات هذه النظرية أنها لفتت النظر إلى أخطار فادحة كانت قائمة بصفة حقيقية و تتربص بالمجتمعات الإنسانية، حيث كان الكثير من تلك المجتمعات يتخبط في الفقر و الأمراض و الأوبئة و كأنها ملازمة لحياة الإنسان، وبالمقابل لا يمكنه أن يهرب من القوانين البيولوجية التي تتحكم في زيادة السكان و لا يمكنه أيضا أن ينجو من القوانين الطبيعية التي تحكم زيادة المواد الغذائية؛ و لأجل كل ذلك دافع "مالتس" بقوة عن نظريته في السكان إلى حد أننا يعارض بشدة قانون الفقراء الذي كان يقرر إعانات بسيطة للفقراء و العاجزين عن العمل حيث كان يرى بأن الإعانات المقررة لهم يعتبر ثمنها أكبر من نفعها لكونها تدمر الشعور بالمسؤولية الفردية و تساهم في تنمية روح الاهمال و اللامبالاة من خلال الزيادة في عدد أفراده، كما يعارض السلطات المحلية في إنشائها مساكن عمالية يكون ذلك يشجع الأفراد على الزواج دون أن تتوفر لهم القدرة الحقيقية على العيش.

و نتيجة للمجهودات الفكرية التي صدرت عن "مالتس" في نظريته للسكان أصبح هذا الفكر يشكل جزءا لا يتجزأ من النظرية الكلاسيكية؛ مع الإشارة إلى أن نظرية السكان شهدت تطورات كبيرة بعد "مالتس" إذ برزت حقائق أخرى تعاكس الأفكار التي جاء "مالتس" من ذلك أصبح في الغالب أن ارتفاع مستوى المعيشة خاصة في المدن سبيل إلى انخفاض معدلات المواليد، بالإضافة إلى أن التقدم في الزراعة قد فاق كلما كان يتصوره "مالتس" بحيث أن بعض مناطق من العالم أصبحت تعاني من فائض في إنتاجها الزراعي، و عليه فإن هذه النظرية لم تعد تقوم على أسس موضوعية بالنسبة للمراحل اللاحقة، إلاّ أنه يمكن القول بأن هذه النظرية تصلح لوصف الوضع السكاني في بلدان معينة و في مرحلة معينة من مراحل تطورها، و بالتالي أصبحت العلاقة بين عدد

السكان و موارد الثروة مسألة نسبية ففي بعض البلدان يكون عدد السكان مرغوب فيه و في البعض الأخر يكون العكس تبعا للظروف الخاصة بكل بلد.

المحاضرة رقم 03.

ثالثا: نظرية قانون تناقص الغلة: لقد ظهرت بوادر فكرية حول موضوع ظاهرة تناقص الغلة عند "جيمس ستيوارت مل" في بحثه للسكان و ذلك قبل تناول هذا الموضوع فيما بعد من قبل "آدم سميث" الذي يعطيه أهمية كبيرة، بل أشار إليها في كتابه "ثروة الأمم" إشارة عابرة و قد بدأ قانون تناقص الغلة يأخذ مكانة معتبرة عند "مالتس" و "ريكاردو" وفي دراستهم لظاهرة "الريع الاقتصادي" بحيث يعتبر "ريكاردو" أن قانون تناقص الغلة هو من القوانين الأساسية التي تحكم الإنتاج الزراعي في الحدين الأفقي والعمودي.

1. مستوى الحد الأفقي للإنتاج: يرجع تناقص الغلة إلى كون الأرض ليست متساوية الخصوبة، وأن أكثر الأراضي خصوبة محدودة الكمية يبدأ المجتمع في استغلالها بالدرجة الأولى، ونظرا إلى التزايد السكاني وزيادة طلبهم على المنتجات الغذائية، فإن المجتمع يضطر البحث على الأراضي الأقل خصوبة وهذا يؤدي إلى تشغيل نفس الكمية من رأس المال أو العمل يقترن بكمية من الناتج تقل عن الكمية التي أمكن الحصول من الأرض الأكثر خصوبة، أي أن امتداد الحد الأفقي يقترن بزيادة النفقة الحقيقية للإنتاج الزراعي.

وبالتالي فإن امتداد الحد الأفقي يقترن بالزيادة في النفقة الحقيقية للإنتاج الزراعي، وعليه فإنه كلما زاد السكان امتد حد الإنتاج الأفقي و زادت نفقته الحقيقية.

2. مستوى الحد العمودي للإنتاج: فإن تناقص الغلة يظهر أيضا أثره في الحد العمودي للإنتاج و ذلك عند تطبيق جرعات متتالية من العمل أو رأس المال على قطعة معينة من الأرض، و في هذا الخصوص فإن العائد من الجرعات المتتالية لا يلبث أن يتناقص من حيث الغلة المحصل عليها و الدليل على ذلك عند التقليديين هو لجوء

المجتمع إلى إيجاد أراضي جديدة لتوفير ما يسد احتياجات العدد الزائد من السكان و يصبح الامتداد الأفقي أكثر جدوى من الامتداد العمودي.

و الجدير بالذكر أن تناقص الغلة كان عند التقليديين من مميزات الإنتاج الزراعي دون الإنتاج الصناعي، بل كانوا يعتقدون بأن الإنتاج الصناعي يخضع لقانون تزايد الغلة و ذلك واضح من خلال العبارة التي قالها "آدم سميث" في كتابه "ثروة الأمم": "إن التقدم الفني يؤدي إلى تشغيل عدد أكبر من العمال في الصناعة عن الزراعة"؛ تلك العبارة التي فسرها الاقتصاديون بأنها تتضمن فكرة تناقض الغلة في الزراعة وتزايدها في الصناعة، أي زيادة الإنتاج في الصناعة وتناقصه في الإنتاج الزراعي.

تقييم نظرية تناقص الغلة: لقد بينت الدراسات فيما بعد بأن قانون تناقص الغلة لا يقتصر على الإنتاج الزراعي فحسب، فهذا القانون هو قانون عام يخص كل أنواع النشاطات الاقتصادية فهو يشمل الإنتاج المتعلق بالاستغلال المنجم و استغلال وسائل النقل، بالإضافة إلى هذه النشاطات فهو يشمل أيضا الإنتاج الصناعي، ذلك أنه معروف أن كل مصنع حد يبلغ فيه الإنتاج غلته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيه من العمل، و رأس المال بحيث لو أضيف مقدار ما يستخدم فيه من هذا الحد لأخذت غلته في التناقض النسبي مثل ما هو الحال بالنسبة لقطعة معينة من الأرض الزراعية، لذلك يلجأ أصحاب المصانع عندما يرغبون في زيادة إنتاجهم فوق حد معين إلى إنشاء مصانع جديدة غير مكتفين بمصانعهم القديمة، كما أن إدخال التحسينات المنهجية على طرق الإنتاج و اختراع الآلات و الأجهزة الفنية الجديدة من شأنها أن تزيد في الإنتاج المصنعي خلال زمن أطول أكثر من زيادة العمل و رأس المال.

رابعا: دافيد ريكاردوا ونظرية الريع (1772 -1823) D. Ricardo: يُعدّ دافيد ريكاردو من أبرز رموز المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، وهو مؤلف أحد أهم الكتب في تاريخ الاقتصاد السياسي "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وصاحب عدة نظريات اقتصادية من أشهرها نظرية "الميزات النسبية" في مجال التجارة الدولية .

تأثر ريكاردو بالأفكار الاقتصادية الليبرالية لآدم سميث بعد الاطلاع على كتاب "ثروة الأمم" سنة 1799، كما ساهمت صحبته للاقتصاديين جيمس ستوارت ميل وتوماس مالتوس اللذين عاصراه في تطوره الفكري، بالإضافة إلى أثر صديقه الفيلسوف ومؤسس مذهب النفعية جيريمي بنتام في تشكل قناعاته الفكرية.

وتُعَدُّ نظرية الميزة النسبية أهم إسهام لريكاردو في علم الاقتصاد. وقد أوضح عبر هذه النظرية أن من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي لا تكلفه كثيرا مقارنة بباقي السلع التي ينتجها، حتى وإن كانت بلدان أخرى في العالم تستطيع إنتاج هذه السلع بتكلفة أقل منه.

ويتحتم على كل بلد استيراد السلع التي يتنازل عن إنتاجها من باقي الدول التي تملك ميزة نسبية في إنتاجها. وتسمح هذه النظرية بتجاوز قصور نظرية الميزة المطلقة التي صاغها آدم سميث، حيث إنها لا تضمن مكانا في التجارة الدولية للدول التي لا تملك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة.

كما أعاد ريكاردو صياغة مفهوم سميث عن القيمة، وأوضح أن العمل هو وحده الذي يحدد القيمة التبادلية للسلع وليست المنفعة التي تحققها للإنسان، محتجا بأن سلعا مثل الماء تحقق منفعة جمة لكنها لا تملك أي قيمة تبادلية نظرا لوجودها بوفرة.

وقد استبعد أيضا أن يكون الريع العائد من امتلاك الأرض مصدرا للقيمة. وطوّر مفهوم "الأجر الطبيعي" (أجر الكفاف بالنسبة للعمال)، وهو الأجر الذي يوفر للعامل ضروريات العيش من مأكل وملبس ومسكن، وذهب إلى أن الأجور تخضع لقانون يحكم عليها بالاستقرار عند مستوى هذا الأجر الطبيعي.

وأوضح أن الاقتصاد يتجه إلى حالة من الركود على المدى الطويل بسبب ندرة الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية من جهة، والعوائد التنازلية للإنتاج من جهة أخرى، مما

يؤدي إلى ميل معدل الربح إلى الانخفاض المستمر ويدفع إلى توقف عملية التراكم الرأسمالي عندما تنعدم الأرباح.

وبعبارة أكثر توضيحا فقد أدرك "ريكاردو" أهمية الفكرة و دلالتها بالنسبة للنظرية الاقتصادية بشكل عام و قد صاغها على النحو التالي:

افترض "ريكاردو" أربع قطع من الأرض الزراعية: أ، ب، ج، د، بحيث أن هذه القطع مرتبة ترتيبا تنازليا حسب خصوبتها بحيث أن "أ" أكثر خصوبة تليها "ب"، "ج"، "د".

افترض أن نفقة إنتاج الوحدة من القمح على القطعة "أ"=10 سا عمل.

افترض أن نفقة إنتاج الوحدة من القمح على القطعة "ب"=15 سا عمل.

افترض أن نفقة إنتاج الوحدة من القمح على القطعة "ج"=20 سا عمل.

افترض أن نفقة إنتاج الوحدة من القمح على القطعة "د"=25 سا عمل.

و افترض أن أجر العامل في 1 ساعة=10دينار، فإن النفقة النقدية لوحدة من القمح بالدينار تكون على النحو التالي:

القطعة "أ"=100د

القطعة "ب"=150د

القطعة "ج"= 200 د

القطعة "د"= 250 د

و إذا اعتبرنا أن الأراضي الأكثر خصوبة من نوع القطعة "أ" و هي موجودة بوفرة لذلك فإن المجتمع يحصل على حاجاته من القمح من هذا النوع من الأراضي و لا حاجة به إلى استخدام أراضي أقل خصوبة، و في هذه الظروف لا ينشأ الريع و يحصل المجتمع على

كل ما يحتاجه بثمن يعادل 100 د للوحدة و هو ثمن يعادل نفقة الإنتاج، بما في ذلك أجر عمل الزراع، و لا يمكن دفع أكثر من هذا الثمن لأنه الحد الأدنى لإقناع منتجي القمح بالاستمرار في إنتاجه.

إلاّ أنه أمام تزايد عدد السكان في مقابل محدودية أكثر الأراضي خصوبة، فإن زيادة الطلب على المواد الغذائية تدفع المجتمع إلى الالتجاء إلى أراضي أقل خصوبة من نوع القطعة "ب" بمعنى ارتفاع نفقة إنتاج الوحدة من القمح من 100 د إلى 150 دينار، و بالتالي يرتفع ثمن الوحدة إلى 150 د و هو يمثل الحد الأدنى المقبول من طرف المنتجين في ظروف إنتاجهم للقمح في القطعة "ب"، و هذا هو ما يعنيه "ريكاردو" بقوله: "أن ثمن السلعة يتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها بمعنى أنه يتحدد بنفقة الإنتاج".

و عندما ينتقل حد الإنتاج إلى القطعة "ب" يبدأ ظهور الريع على القطعة "أ" لأن القمح المنتج من القطعتين يجب أن يباع بثمن واحد في السوق و هو ثمن الذي يتناسب مع نفقة الإنتاج في أسوء ظروفه أي 150 د، و معنى ذلك أن المنتجين على القطعة "أ" يحققون ريعا بين نفقة الإنتاج في أراضيهم و نفقة الإنتاج في الأرض الحدية و هي القطعة "ب" و هو 50 د عن كل وحدة منتجة من القمح في القطعة "أ" و هذا هو الريع الذي يؤول إلى ملاك الأراضي من نوع القطعة "أ" من خلال ما تقدم يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

- أن الريع عبارة عن فائض يحققه المنتج زيادة عن المبلغ اللازمة لاستمراره في الإنتاج، فالمنتج زيادة على القطعة "أ" كان قانعا بثمن 100 د للوحدة لكي يستمر في الإنتاج غير أن انتقال حدّ الإنتاج إلى القطعة "ب" رفع ثمن القمح إلى 150د للوحدة مما مكن المنتج أن يحقق فائض بـ 50د لم يكن يسعى للحصول عليه، و لكنه جاء نتيجة لظروف خارجية بالنسبة إليه تتمثل في حاجة المجتمع إلى إنتاج أرض أقل خصوبة من أرضه.

- إن الريع ينشأ من خلال هذا المثال بسبب أن أكثر الأراضي خصوبة محدودية الكمية و أن زيادة السكان تدفع المجتمع إلى اللجوء إلى أراضي اقل خصوبة أو أعلى نفقة أي منشأ الريع يتمثل في الفرق بين خصوبة القطعتين من الأرض و من هنا سميت النظرية الريع الفرقي.
- أن الريع الذي يحصل عليه المنتج زيادة على نفقة الإنتاج ليس من قبيل الربح و إنما هو فائض يتجاوز القدر الضروري لاستمرار المنتج في الإنتاج.

فإذا افترضنا أن حدّ الإنتاج امتد أفقيا إلى أرض أقل خصوبة و بديهي أن ذلك غير ممكن، لكن قد يتوجه المجتمع إلى التوسع العمودي بتطبيق وحدات إضافية من العمل و رأس المال على القطعة "أ".

فإن فعل تناقض الغلة سوف يؤدي إلى ارتفاع نفقة الوحدة الإضافية من الناتج على القطعة "أ" و من ثمّ ينشأ الريع على الوحدات المنتجة من تطبيق الجرعة الأولى من العمل و رأس المال و كمثال على ذلك:

- تفقة الوحدة المنتجة في الجرعة الأولى..... 100 د القطعة "أ".
- نفقة الوحدة المنتجة في الجرعة الثانية..... 150 د القطعة "أ".

ففي هذه المرحلة لابد من أن يدفع المجتمع ثمنا للقمح يتناسب مع نفقة إنتاجه في أسوء ظروف الإنتاج و هي تتمثل في ظروف إنتاج الجرعة الثانية، و على ذلك يحقق المنتج على القطعة "أ" ربعا يعادل 50 د و هو عبارة عن الفرق بين نفقة إنتاج الجرعة و نفقة إنتاج الجرعة الثانية مثلما يحدث عند الامتداد الأفقي إلى أرض أقل خصوبة.

و خلاصة الأمر أن الضغط السكاني يدفع المجتمع إلى التوسع في الاتجاهين معا: في الاتجاه الأفقي بالانتقال إلى أرض أقل خصوبة، و في الاتجاه العمودي بالإنتاج الأكثر كثافة على الأرض عليه الخصوبة، و في كل الحالتين ترتفع نفقة الإنتاج الإضافي.

يمكن القول أن نظرية الريع لـ"ريكاردو" فتحت المجال للبعض على دخل ملاك الأراضي حيث شهد القرن التاسع عشر ميلادي ظهور عدة تيارات فكرية كانت موجهة ضد الريع باعتباره دخلاً غير مكتسب، يرى "جون استيوارت ميل" بضرورة استيلاء الدولة على الريع، باعتباره زيادة غير مكتسبة في ثروة الشخص المالك، بالإضافة إلى أن الدخل لا ينطوي على جهد أو تضحية من طرفه، أما المفكر الاقتصادي الأمريكي "هنري جورج" ذهب أبعد من ذلك عندما ذكر في كتابه الصادر عام 1879م، بأن مصدر الفقر في المجتمع يرجع للريع الذي يمتص كل فائض يحققه النظام الاقتصادي، بحيث أن تقدم المجتمع يؤدي إلى أن يصبح الغني يزداد غناً، و الفقير يزداد فقراً، و لا يوجد أي علاج لهذه الظاهرة سوى إلغاء الضرائب المختلفة و فرض ضريبة فريدة على ملاك الأراضي يصادر على إثرها ريع الأرض.

المحور الرابع: النظم الاقتصادية.

المحاضرة رقم 04.

يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع، والتي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتي تحدد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها.

هناك مجموعة من القوى تتحكم في خلق النظام الاقتصادي، وتتمثل في نفاعل القوى التاريخية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع، وهي التي تحدد هوية النظام، ويمكن تلخيص هذه القوى فيما يلي:

1. القوى التاريخية التي أوصلت المجتمع إلى وضعه الحالي، وكذا العادات والتقاليد والمثل العليا التي يدين بها المجتمع، والتي لا تزال راسخة في أعماقه.
2. الموارد الطبيعية المتاحة مثل الأرض الزراعية والثروة المعدنية والغابات والمراعي والمناخ وما إلى ذلك.

3. الفلسفة والفكر والثقافة الدينية التي يدين بها المجتمع، والتي تؤثر في كيانه الاجتماعي والثقافي وتشكيله وتوجهه التي يرتضيها.
4. نتائج التجارب (أوجه الخطأ والصواب) التي مرت بالشعب أثناء بحثه عن أهدافه ومثله العليا.

وتتوقف الطريقة التي يواجه بها أي مجتمع مشكلته الاقتصادية على النظام الاقتصادي السائد في هذا المجتمع، فالفرد لا يواجه مشكلته الخاصة بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، ولكنه يتعاون معهم سواء في إنتاج السلع أو في تبادلها، ونتيجة لهذا التعاون بين أفراد المجتمع الواحد تنشأ مجموعة من العلاقات التي تنظم طرق الإنتاج، وطرق توزيع الناتج بين المشتركين في العملية الإنتاجية، وبصفة عامة ينشأ ما يسمى بالنظام الاقتصادي. ويتحدد أي نظام اقتصادي بثلاث عناصر رئيسية هي:

1. **القوى الإنتاجية**: ويقصد بها مجموعة الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع المادية والخدمات المختلفة، وتتضمن أدوات الإنتاج التي يستخدمها الأفراد في العملية الإنتاجية، كما تتضمن الموارد البشرية أي أفراد المجتمع بامكاناتهم الفنية وخبراتهم بالعمل التي تساعدهم على تشغيل أدوات الإنتاج وتطوير واختراع الأدوات الجديدة، ومضاعفة معلوماتهم الفنية واكتشاف موارد طبيعية لم تكن معروفة من قبل، فالقوى الإنتاجية أساس وجود أي مجتمع من مجتمعات بل يمكن أن نقرر أن تطور القوى الإنتاجية داخل المجتمع يفيد العامل الرئيسي الذي يتصل بالمجتمع من نظام إلى نظام آخر.
2. **علاقات الإنتاج:** يقصد بعلاقات الإنتاج الروابط التي تقوم بين الأفراد بمناسبة عملية الإنتاج، وعلى الأخص فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الإنتاج من أراضي وما تحتها ومصانع وأدوات الإنتاج وغيرها.

ويلاحظ أنه كلما زادت ما تملكه الدولة من وسائل وأدوات إنتاج ومواد أولية كلما اتجهنا إلى النظام الاشتراكي، وكلما زادت نسبة ما تملكه الأفراد والوحدات الخاصة كلما اتجهنا إلى النظام الرأسمالي.

3. **علاقات التوزيع:** يقصد بعلاقات التوزيع الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج بين أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، ولاشك أن هناك ارتباط وثيق بين علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع، بل إنه يمكن القول أن علاقات الإنتاج في أي نظام اقتصادي إنما تعكس علاقات التوزيع التي تسود في هذا النظام إلى حد كبير، فإذا كانت علاقات الإنتاج السائدة علاقات فردية فإن علاقات التوزيع بدورها ستكون فردية، وإذا كانت علاقات الإنتاج جماعية فإن علاقات التوزيع بدورها ستكون جماعية.

ففي الدول التي تتبع نظام اقتصادي اشتراكي تكون أدوات الإنتاج مملوكة ملكية جماعية، فإن توزيع الإنتاج لن يتأثر تأثرا كبيرا بندرة عنصر معين أو بقدرة هذا العنصر على المساومة، أو بتعبير آخر بقوته الاحتكارية، بينما الدول التي تتبع نظام اقتصادي رأسمالي فتكون أدوات الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، وعليه فإن النصيب الذي يحصل عليه أي عنصر من عناصر الإنتاج إنما يتوقف على ندرته وما يتمتع به من قوة احتكارية.

وعلى العموم فأي نظام اقتصادي هو من صنع الانسان نفسه، فهو الذي ابتدعها، وهو الذي يغيرها وفقا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية داخ وخارج المجتمع. وقد عرفت المجتمعات العديد من النظم الاقتصادية عبر العصور المختلفة، وهي النظام البدائي، ونظام الرق، والنظام الاقطاعي، والنظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي والنظام الإسلامي. ويطلق على الأنظمة الثلاثة الأولى اسم الأنظمة القديمة، وأما البقية فيطلق عليها اسم الانظمة المعاصر. ولا يوجد تاريخ معين يمكن عنده القول بأن نظاما معينا قد انتهى وأن نظاما آخر قد بدأ، ذلك أن أي نظام من هذه النظم يحمل في طياته بعض

سمات النظام السابق له، كما يحمل في داخله بذور النظام التالي له، ويرجع سبب دراستنا للنظام الإسلامي لكونه يجمع بين مزايا النظم المختلفة.

أولا: النظام الرأسمالي: يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الأسس التي تميزه عن غيره من النظم، وتعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام من ناحيه، وعلى نموه من ناحية أخرى، كما ان هذه الخصائص تختلف باختلاف مراحلها، أي ما إذا كانت مرحلة الرأسمالية الناشئة، أو الرأسمالية التوسعية، أو الرأسمالية المتطورة، وتتمثل هذه الأسس في:

1- الملكية الفردية: تعني الملكية الفردية تقرير حقوق للفرد على ما يكتسبه من أموال، ومن هذه الحقوق حق استعمال هذا المال والتصرف فيه واستهلاكه أو بيعه للغير سواء أكان هذا المال استهلاكيا (أي حاجات تشبع الأفراد) أو مالا انتاجيا (أي سلع تساهم في انتاج سلع أخرى كالأرض أو رأس المال).

ويمكن أن نميز بين الملكية الفردية والحيازة، فالحيازة تعني الوجود المادي للأموال في يد الفرد مع ما يستتبعه هذا من حق في استعمال هذا المال، أما الملكية الفردية فإنها تتضمن الاعتراف بالحقوق المشار اليها وحمايتها بواسطة تنظيمات خاصة ينشئها الجميع.

وتستند أكثر النظريات في تبرير الملكية الفردية على أساس دورها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والحافز الأساسي للأفراد على الادخار، وبالتالي تساعد على زيادة التراكم الرأسمالي اللازم لنمو الاقتصاد القومي، كما تعتبر الملكية الخاصة وسيلة لترشيد استغلال الموارد، فالفرد يحرص على حسن استغلال ما يمتلكه. كما أن الملكية الفردية تحدد وتبين في المجتمع الرأسمالي الأشخاص الذين يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية في استهلاك وإنتاج السلع، وهم الأشخاص أصحاب الملكية أو من يقومون عنهم. ومن الحقوق المترتبة على حق الملكية الفردية هو حق الإرث، فالإنسان يدخر

ليتمتع بهذه المدخرات في المستقبل أو ليتمتع بها أبناؤه وبقية ورثته، وبذلك يتوفر المزيد من دافع الادخار.

ولا تتنافى الملكية الفردية لعوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي مع ملكية الدولة، فقد تملك الدولة في النظام الرأسمالي بعض موارد الثورة كالطرق والسكك الحديدية والأبنية الحكومية..، كذلك تملك بعض مشروعات المنافع العامة التي يعجز الأفراد عن القيام بها مثل مشروعات المنافع العامة التي يعجز الأفراد عن القيام بها مثل مشروعات المياه والكهرباء والغاز والمستشفيات والمدارس....الخ.

2- **الحرية الاقتصادية.** ينصرف مفهوم الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي إلى حرية الفرد في اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لتحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافه، وهذه نتيجة طبيعية لنظام الملكية الفردية، فالفرد هو الذي يقرر النشاط الذي يستثمر فيه رأسماله، وهو الذي يقرر الوجه الذي يستخدم فيه ما قد يمتلكه من موارد طبيعية، وله الحق في اختيار المهمة التي يرتضيها لنفسه، ضف إلى ذلك أن الفرد له الحق في التصرف فيما يحصل عليه من دخل، فهو الذي يقرر أين يوجه رأسماله هل للاستهلاك ام للادخار؟ وله الحق في اختيار تلك السلعة التي يرى أنها تعطي له منفعة أكبر. وبصفة عامة يمكن القول أنه في ظل النظام الرأسمالي يكون للأفراد حرية الإنتاج والتبادل والاستهلاك دون تدخل من جانب الحكومة إلا بالقدر الذي تقتضيه الضرورة القصوى أو المصلحة العامة للمجتمع.

وتعد حرية المشروع بما تتضمن من حرية عوامل الإنتاج وحرية مالكيه وحرية المنظم، القوة التي يعتمد عليها المجتمع الرأسمالي لتحقيق بعض الغايات الهامة. فبواسطة هذا التنظيم يحاول المجتمع ضمان تشغيل كافة المصادر الإنتاجية المتاحة له، فإذا كان هناك عامل من عوامل الإنتاج عاطلة عن العمل، فإنه من المفترض أن مالكها سيبحث لها عن طريقة ما لتشغيلها، وغالبا ما يتم هذا عن طريق تخفيض الثمن الذي يطلبونه في مقابل خدماتها. وهكذا يتم ضمان التشغيل الكامل للموارد المتاحة للمجتمع

الرأسمالي. وتساهم حرية المشروع في ظهور الاختراع والتجديد، وذلك باستعمال آلات وفنون إنتاج جديدة في عملية الإنتاج.

ومن الملاحظ ان الحرية الاقتصادية المتاحة للأفراد في النظام الرأسمالي ليست حرية مطلقة تماما، بل إنها داخل الاطار القانوني والاجتماعي للمجتمع. فهناك بعض السلع التي تحرم الحكومة انتاجها أو تبادلها أو استهلاكها رعاية لمصلحة المجتمع كالمخدرات مثلا أو الخمور في بعض الدول.

المحاضرة رقم 05.

3- نظام السوق والأثمان. من أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي هو نظام السوق والأثمان. ويقصد بذلك أن الأثمان تتحدد فيه وفقا لرغبات المشترين والبائعين وقدرتهم على المساومة ودون تدخل من جانب الحكومة، ويلعب الثمن دور المرشد للمنتج ليتقرر بناء على ذلك ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات، وكذلك ما يتم استهلاكه منها، فيقوم الأفراد باتخاذ قراراتهم الاقتصادية اعتمادا على الأثمان السائدة في السوق والعلاقات المتبادلة فيما بينها والتغيرات المنتظرة فيها. فقرارات كتلك المتعلقة بكميات المنتجات وأنواعها، وتخصيص وتوزيع الموارد المتاحة من الدخل القومي الذي يوجه إلى الاستهلاك الجاري من جهة، والجزء الذي يوجه إلى الادخار والاستثمار وتكوين رؤوس الأموال من جهة أخرى، ومقدار السلع والخدمات وأنواعها التي يستهلكها الفرد، كل هذه القرارات إنما تتخذ على أساس الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات وعوامل الإنتاج السائدة في السوق، وبهذا تؤدى الأثمان وظيفة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين مختلف الاستعمالات الممكنة.

كما يقوم الثمن بوظيفة أخرى في النظام الرأسمالي، وهي تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في كل فرع من فروع الإنتاج، كما يحقق التوازن فيما يتعلق بعرض قوى العمل والطلب عليها، وذلك عن طريق التغير في مستويات الأجور، وهي ثمن قوة العمل،

كذلك فيما يتعلق بالواردات والصادرات وذلك عن طريق التغير في سعر الصرف، وثمن العملات الأجنبية- مثال ذلك إذا ما افترضنا أن زادت الكميات المنتجة من سلعة ما لسبب من الأسباب عن الكميات المطلوبة من هذه السلعة، فإن ثمنها في السوق يميل إلى الانخفاض، وبسبب ذلك يتركها المنتجين ويتوجهون إلى غيرها، وبهذا تقل الكمية المنتجة من السلعة من جديد في السوق، ليرجع إليها المنتجين من جديد، وبالتالي يحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والسلع المعروضة من جديد، والعكس صحيح.

4- المنافسة: يتميز النظام الرأسمالي بتنافس كافة الوحدات الاقتصادية، ويعد طابع المنافسة نتيجة طبيعية لخصائص النظام الرأسمالي، ويقصد بالتنافس هنا تنافس بين البائعين والمشترين في سوق السلع الاستهلاكية وسوق عوامل الإنتاج من أجل الحصول على أفضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد: فالبائع سعيا وراء الربح يحاول ان يبيع أكبر قدر ممكن من السلع منافسا بذلك غيره من منتجي السلعة المماثلة وذلك بأن يخفض من ثمن سلعته أو تحسين جودتها ليكسب السوق نفسه، وباستمرار تنافس البائعين يسود سوق السلعة ثمن واحد، ويكون من نتائج مثل هذا التنافس أن يخرج المنتجون ذوي الكفاءة المنخفضة ولا يتبقى في السوق سوى أولئك الذين يتمتعون بدرجة عالية من الخبرة والدراية، ومن ثم فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد.

ونفس هذا التنافس يحصل بين المشترين الذين يرغب كل واحد منهم أن يفوز بشراء السلعة سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية، ومن شأن هذا التنافس بين المستهلكين أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بحيث يكون من نتائجه خروج بعض المستهلكين الذين لا يستطيعون شرائها.

ويؤدي سير النشاط الاقتصادي على أساس المنافسة إلى عدة نتائج تسهم كلها في زيادة الرفاهية الاجتماعية وتؤدي إلى إدارة الصناعات والأعمال على أساس من الكفاءة، وذلك يضمن لها النجاح والازدهار للمشروعات المشتغلة بكفاءة، وخروج المشروعات قليلة

الكفاءة من مجال الإنتاج، وعليه يحاول كل مشروع بذل جهد أكبر من أجل البقاء في السوق من خلال استعمال أحدث فنون الإنتاج المتاحة.

وبهذا فالمنافسة تعمل على خلق التجديد والتقدم الفني والمحافظة على الريادة دائما، ما ينعكس إيجابا على زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدولة بأكملها.

5- **حافز الربح:** يعتبر الربح هو المحرك الأول للنشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية- فكل فرد في هذا النظام يتصرف بما يمليه عليه مصلحته الشخصية، وبما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وليس معنى ذلك اهدار المصلحة العامة للمجتمع، وإنما بما يخدمها وفق اليد الخفية. فالفرد في سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن إنما يقوم بإنتاج تلك السلع التي يزداد عليها الطلب، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع من هذه السلع، كما انه لتحقيق المزيد من الأرباح يعمل دائما على التفنن والابتكار والبحث عن أفضل الطرق للإنتاج لتخفيض التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى خفض الأسعار التي تباع بها السلع، مما يزيد من مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

تقييم النظام الرأسمالي. من خلال ما تقدم يتضح ان النظام الرأسمالي يتميز بالعديد من الميزات أهمها الحرية الاقتصادية التي فتحت المجال امام المنافسة للقيام بدورها في تقدم المجتمعات وتحقيق مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء، إلا أن هناك عددا من المساوئ التي طالت هذا النظام منها:

1- **عدم عدالة توزيع الدخل القومي:** يعاب على النظام الرأسمالي انه يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الطبقات نتيجة لعدم عدالة توزيع الدخل القومي، حيث تستأثر الطبقة الرأسمالية بالجزء الأكبر من الدخل بينما تحصل طبقة العامة على فتات هذا الدخل، كما ان المنتجين يتجهون للسلع الرابحة والمرغوبة ولا يوفرون بذلك ما هو مطلوب من سلع لعامة الشعب، وتخلق هذ الحالة نوع من الشرخ بين مختلف طبقات المجتمع.

2- **الاحتكار والبطالة:** إذا كانت المنافسة وسيلة للنظام الرأسمالي في تطور وسائل الإنتاج واكتشاف فنون إنتاجية جديدة، إلا أنها أصبحت وسيلة لإخراج صغار المنتجين من مجال الإنتاج، وفرض السيطرة الاحتكارية على السوق، بحيث أصبح الإنتاج في الوقت الحاضر في المجتمعات الرأسمالية يقوم به عدد قليل من الشركات التي تحتكر السوق، وتمنع غيرها من دخوله، وبذلك تستطيع أن تفرض من الأسعار ما يحقق لها المزيد من الأرباح وتتحكم في الكميات المعروضة، ما يخلف احتكار كبير تتبعه بطالة واسعة بين فئات المجتمع.

3- **التقلبات الاقتصادية:** إذا كان حافز الربح وجهاز الثمن تعتبر من الأسس الرأسمالية التي تعمل على تحقيق التوازن في السوق، ففي كثير من الحالات يكون جهاز الثمن عاجز عن تحقيق ذلك، ففي فترات زمنية أخرى يحدث الكساد فيقل حجم النشاط الاقتصادي فيرتفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتزداد العمالة والصادرات ويحدث الرواج، وفي فترات زمنية أخرى يحدث الكساد فيقل حجم الصادرات وتهبط مستوى الأسعار، وهذه الدورات التجارية تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وتعجز الهيئات والمؤسسات والمجتمع عن مواجهة هذه المشكلة، ومن ثم تتعرض لحالات من الافلاس والبطالة.

4- **بطالة موارد الثروة:** في ظل النظام الرأسمالي يحدد الرأسماليين حجم الإنتاج، ويحددون عدد العمال (مستوى التشغيل) اللازمين لتنفيذ هذا الحجم عند المستوى الذي يحقق لهم أكبر ربح ممكن. وليس من اللازم أن يكون هذا الحجم الذي يحقق أكبر ربح ممكن هو الحجم الذي يحقق التشغيل الكامل لمختلف الموارد للعمال، بل إنه كثيرا ما يلجأ الرأسماليين بالإضافة إلى ذلك إلى ضغط الإنتاج رغبة في رفع ارباحهم عن طريق تخفيض العرض، ويزيد من انتشار هذه المشكلة وخاصة بالنسبة للعامل الذي يعتمد على عمله كمصدر رزقه، حدوث أزمات اقتصادية أو استخدام أساليب إنتاج جديدة مما يترتب عليه الاستغناء عن خدماته.

المحاضرة رقم 06.

النظام الاشتراكي: بدأ النظام الاشتراكي في الظهور على أيدي كارل ماركس في منتصف القرن التاسع عشر، وقد نشأ النظام الاشتراكي على أثر اسراف حكومات الدول في تطبيق مبادئ الحرية وتمجيد مذهب الفردية نتيجة لتطبيق الآراء والتعاليم التي نادى بها مجموعة الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد باسم "الاقتصاديون الكلاسيك" وما كاد ينتصف القرن التاسع عشر حتى بدأ بوضوح النظام الرأسمالي الحر ينطوي على عيوب كثيرة وانحرافات خطيرة تجعله يخفق في تحقيق مطالبه الإنسانية.

وقد أكد ماركس في كثير من مؤلفاته أن النظام الرأسمالي الحر يخدم مصالح طبقة واحدة في المجتمع هي طبقة أصحاب رؤوس الأموال التي تمتلك عناصر الإنتاج، وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، ولقد أدى هذا الوضع إلى سوء توزيع الدخل والثروة وتركزها في أيدي فئة ملاك عناصر الإنتاج.

وفي ظل هذه الظروف ظهر النظام الاشتراكي أساسا على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتخفيف ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي، وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي، والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه، وتهدف الدولة من تدخلها في النشاط الاقتصادي تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الأفراد، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية، وتهدف أيضا إلى تحقيق الكفاية في الإنتاج عن طريق تدخل الدولة بدفع عجلة التقدم إلى الأمام لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع.

أولا: تعريف الاشتراكية. تقر جميع التعاريف المقدمة للاشتراكية تصب في أن الصناعات الكبيرة والأراضي مملوكة ملكية عامة أو جماعية، وأن تدار طبقا لخطة اقتصادية

قومية تستهدف تحقيق الصالح العام لا الربح الفردي. وقد عرف الكاتب الاشتراكي الإنجليزي "كول" الاشتراكية بأنها تعني أربعة أشياء مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا: إخاء إنساني تنعدم فيه أحد أغنى أو أفقر بكثير من الآخرين، بحيث لا يستطيع أن يختلط بهم على قدم المساواة، والملكية والاستعمال الجماعيين لكافة وسائل الإنتاج الحيوية، وأخيرا التزام كل مواطن بأن يخدم الآخرين بقدر ما في طاقته من قدرة على تحقيق الرفاهية العامة.

بينما عرفها ديكنسون بأنها تنظيم اقتصادي للمجتمع تكون وسائل الإنتاج المادية فيه مملوكة للجماعة كلها، وتدار بواسطة منظمات ممثلة للجماعة ومسؤولة أمامها، وذلك طبقا لخطة اقتصادية عامة. ويكون لكافة أفراد الجماعة الحق في الحصول على نتائج هذا الانتاج الجماعي المخطط على أساس من المساواة في الحقوق.

ويمكن أخيرا أن نعرف الاشتراكية بأنها تنظيم النشاط الاقتصادي داخل المجتمع على أساس تملك الجماعة كلها في شكل الدولة، على الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج المادية، وتقوم الدولة نيابة عن المجتمع بإدارة الاقتصاد القومي لخطة شاملة بهدف تحقيق أكبر إشباع ممكن لحاجات المجتمع.

ثانيا: الأسس الرئيسية للنظام الاشتراكي. يقوم النظام على مجموعة من الأسس التي تميزه عن غيره من النظم، وتعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام من ناحية، وعلى نموه من ناحية أخرى، وتتمثل هذه الأسس التي يتسم بها النظام الاشتراكي، فيما يلي:

1- **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.** يقوم النظام الاشتراكي بصفة أساسية على ملكية المجتمع ككل لوسائل الإنتاج، ولا يتعارض مع هذا تملك الأفراد لجزء بسيط من هذه الوسائل، وذلك بشرط عدم استخدام العمل الأجير في استقلالها، أما أموال الاستهلاك فهي مملوكة ملكية خاصة. وتتخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج صورتين:

أ/ ملكية الدولة: وتنشأ هذه الملكية نتيجة لتأميم الدولة للأصول الإنتاجية التي كانت تملكها طبقة الرأسمالية المستغلة قبل قيام النظام الاشتراكي، وغالبا ما تأتي عمليات التأميم على المشروعات الكبرى، والصناعات الرئيسية التي تقوم بإنتاج سلع ذات أهمية خاصة، كالسلع الاستراتيجية والتموينية، كما تمتلك الدولة الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية وتقوم باستصلاحها، كما تنصب عملات التأميم على المؤسسات العامة كالبنوك ومؤسسات التجارة الخارجية والمرافق العامة، وتعتبر هذه الصورة من الملكية هي الشكل الأكثر شيوعا في المجتمعات الاشتراكية.

ب/ الملكية الجماعية (التعاونية): وتتمثل الملكية الجماعية في امتلاك مجموعة من أفراد المجتمع لوسائل الإنتاج، وتسمى هذه الملكية بالملكية التعاونية. حيث يمتلك أعضاء المزرعة المباني والمنشآت الزراعية الثقافية والترفيهية. وكذلك أدوات ومعدات الزراعة. أما الأرض فتدخل في ملكية الدولة، والجمعيات التعاونية الصناعية، والجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وتنشأ مثل هذه الملكية نتيجة لانضمام صغار المزارعين إلى الجمعيات الزراعية، وانضمام صغار الحرفيين في مؤسسات تعاونية كبيرة، وذلك بمحض اختيارهم.

ويوجد بجانب هاتان الصورتان بعض أنواع الملكيات الفردية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث يسمح النظام الاشتراكي لبعض الأفراد أن يقوموا بأنفسهم بممارسة الإنتاج على أساس فردي، وعادة ما يوجه مثل هذا النوع من الملكية في النشاط الحرفي البسيط، حيث يقوم شخص بمفرده بإنتاج سلعة أو أداء خدمة لحسابه الخاص مستعينا ببعض الأدوات البسيطة التي يمتلكها ولكن يشترط كما سبق أن ذكرنا ألا بقوم مثل هذا الشخص بتأجير عمال للعمل لحسابه، وذلك تمشيا مع مبدأ عدم سيطرة رأس المال على الإنتاج وعدم استغلال الانسان للإنسان.

ولا شك أن شكل ملكية وسائل الإنتاج يحدد المبدأ الذي يتم على أساسه توزيع الناتج الاجتماعي، ولما كان الشكل المسيطر تماما لهذه الملكية في المجتمع الاشتراكي هو الملكية

الاجتماعية أو الاشتراكية فإنه يترتب على هذا أن يكون أساس توزيع الناتج الاجتماعي هو العمل كما وكيفا، الذي بذله كل عامل في عملية الإنتاج الزراعي، وهكذا يتم التوزيع على أساس من يعمل أكثر وأحسن ينال جزء أكبر من ناتج العمل الاجتماعي. وينتج عن هذا إيجاد حافز لدى الأفراد على تحسين المستوى الفني وزيادة مهارته، وبالتالي زيادة انتاجيته مما يحقق له كسبا أكبر ويحقق للمجتمع ككل زيادة متواصلة في كمية الإنتاج وتحسينا مستمرا في نوعه، وهكذا تكون الزيادة في انتاجها العمل هي الاعتبار الأساسي الذي يحدد الزيادة الحقيقية في الأجور التي يحصل عليها العمال وتكون الزيادة في الأجور بدورها الحافز على زيادة إنتاجية العمل، وبالتالي زيادة الإنتاج وخفض نفقاته.

2- **التخطيط الاشتراكي:** إذا كان النظام الرأسمالي يعتمد على حرية الاقتصاد، أي حرية الأفراد سواء بعضهم مستهلكين أو بعضهم منتجين في إدارة النشاط الاقتصادي للدولة، ويتم ذلك في ضوء جهاز الثمن، فإن النظام الاشتراكي يعتمد على التخطيط المركزي، حيث تتولى الحكومة إدارة النشاط الاقتصادي من خلال وضع خطة قومية بهدف التوفيق بين الموارد والحاجات. وتتضمن الخطة تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها والفترة التي تنفذ فيها في ضوء الموارد المتاحة للدولة، وتلتزم جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع بتنفيذ هذه الخطة التي تمثل برنامج العمل لجميع الأفراد والوحدات الإنتاجية في الفترة المقبلة.

ويقوم التخطيط في النظام الاشتراكي على مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، بمعنى أن الهيئة العليا للتخطيط هي التي تتخذ القرارات النهائية في وضع الخطة. أما التنفيذ فيترك الأمر تماما للوحدات الإنتاجية. ولا يعني هذا أن الهيئة العليا للتخطيط لا تأخذ بعين الاعتبار رأي الوحدات الإنتاجية وظروفها، ولكن يعني ذلك ان القرار النهائي والفيصل إنما هو من اختصاص الهيئة العليا للتخطيط.

وتقوم هذه الخطة بوظيفتين أساسيتين:

أ/ تسيير النظام الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال دراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة ووضع أولويات لهذه الاحتياجات، ودراسة الإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وتوزيع هذه الإمكانيات على الأنشطة المختلفة لإنتاج ما يحتاجه حسب الأولويات المرسومة، وغالبا ما يكون هذا النوع من الخطط قصير الأجل لا تتعدى مدتها السنة.

ب/ تنمية الاقتصاد القومي، ويتم من خلال تحديد معدلات الزيادة المطلوبة في الإنتاج في القطاعات المختلفة، تحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق مثل هذه الزيادة في الإنتاج، وتحديد الأسلوب الذي يتم به الحصول على مثل هذه الاستثمارات، وتكون الخطة في هذه الحالة من الخطط متوسطة الأجل تبلغ مدتها حوالي 5 سنوات.

المحاضرة رقم07.

وفي إطار تنمية الاقتصاد القومي يوجد نوع آخر من الخطط تكون طويلة الأجل تصل مدتها إلى 20 سنة، ويكون الهدف منها تغير هيكل النشاط الاقتصادي كتحويله من اقتصاد تابع إلى اقتصاد مستقل، أو تغيير الفن الإنتاجي السائد في المجتمع.

ولقد لجأت كثير من المجتمعات الرأسمالية إلى الأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي لسد العجز أو لعلاج الاختلال الذي يمكن أن ينشا نتيجة لأغراض الأفراد عن القيام ببعض الأنشطة، ولكن يوجد اختلاف بين التخطيط في المجتمع الرأسمالي والتخطيط في المجتمع الاشتراكي، وتتمثل أهم أوجه الخلاف فيما يلي:

1. يكون التخطيط في النظام الرأسمالي جزئيا، بحيث لا يتناول سوى قطاع معين من قطاعات الإنتاج مثل مصنع الحديد والصلب، أو انشاء شبكة طرق، ويكون هدف التخطيط اجتماعي، بينما يكون التخطيط في النظام الاشتراكي كليا أي شاملا لكافة قطاعات الإنتاج داخل الدولة.

2. يأخذ التخطيط في النظام الرأسمالي شكل التعليمات والتوجيهات من الحكومة إلى المنتجين، والتي تهدف إلى تنظيم عمليات إنتاجية معينة بينما يأخذ التخطيط في النظام الاشتراكي صورة القانون الملزم لكل من يشمله التخطيط.
3. يقوم التخطيط في النظام الرأسمالي بوظيفة التنمية تاركا تسيير النشاط الاقتصادي إلى جهاز الثمن، بينما يقوم التخطيط في النظام الاشتراكي بوظيفتي التنمية والتسيير.

3- إشباع الحاجات الجماعية: على العكس من النظام الرأسمالي الذي يعتبر دافع الربح أساسا له، فإن النظام الاشتراكي يقوم على أساس إشباع الحاجات الجماعية لأفراد المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، وتحديد كمياتها ودراسة الموارد المتاحة أو كمية الاستثمارات التي يكن القيام بها، وبالنظر لما تعاني منه أغلب الدول من مشاكل اقتصادية تتمثل أساسا في ندرة الموارد مقارنة بحاجاتها المتعددة، فإن المخططون في النظام الاشتراكي يقومون بوضع أولويات لهذه الحاجات.

كما يتولى المخططون توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار، او على الموازنة بين الاستهلاك الحاضر واستهلاك المستقبل. وكذلك عمل موازنة أخرى بين ذلك الجزء من الاستثمار الذي يوجه لإنتاج سلع استهلاكية، وذلك الجزء الذي يوجه لسلع إنتاجية.

ولا شك ان هناك ارتباطا وثيقا بين الاشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية وتنمية الاقتصاد الوطني عن طريق أولوية انتاج وسائل الإنتاج، أي تنمية تلك الفروع التي تنتج أموال الإنتاج بمعدل أسرع من تنمية تلك التي تنتج أموال الاستهلاك الفردي. ذلك ان الصناعة الثقيلة بمختلف فروعها هي الشرط الأساسي لتنمية القوى الإنتاجية ولزيادة الإنتاج الاشتراكي في مجموعة لتطوير الفنون الإنتاجية المستخدمة في عملية الإنتاج ولتحسين أنواع المنتجات على اختلاف أنواعها. بالإضافة إلى هذا فإن إعطاء أولوية لتنمية الصناعات الثقيلة هو وحده الكفيل بزيادة إنتاجية العمل الذي يتحقق أساسا

عن طريق استخدام الفنون الإنتاجية المقدمة وأدوات العمل التي تنتجها هذه الصناعات وحدها. كل هذا يؤدي بالضرورة إلى إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات.

تقييم النظام الاشتراكي: من خلال تعرضنا للنظام الاشتراكي يتضح لنا ان هناك العديد من المزايا التي يحققها هذا النظام، وتتمثل في عدالته في توزيع الدخول بين الأفراد، ومن حيث ما يحققه من استقرار في الاقتصاد القومي، إلا ان هناك بعض العيوب التي تؤخذ عليه، ومنها:

1. عدم وجود نظام فعال للحوافز الفردية، بالرغم من أن النظام الاشتراكي يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج إلا أن هذه الحوافز لا ترتفع في قوتها إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي، وقد ترتب على ذلك بعض الآثار السلبية مثل التواكل والاعتماد على الغير واهمال قيم العمل، نظرا لأن قوة الردع في النظام الاشتراكي لا تبلغ درجتها في النظام الرأسمالي.
2. القضاء على الحريات الاقتصادية، فلا يسمح النظام الاشتراكي للأفراد بحرية التملك والإنتاج والاستهلاك إلا في حدود ضئيلة جدا، وبالتالي يقضي على دافع العمل لدى أفراد المجتمع.
3. يؤخذ على النظام الاشتراكي أنه يقوم على أساس تجميع سلطات اتخاذ القرار في أيدي مجموعة قليلة من المخططين، لذلك فإن أي قرار خاطئ تصدره مثل هذه السلطة يمكن ان يكون له آثار سلبية على المجتمع كله، غير ما هو معمول به في النظام الرأسمالي.
4. يؤخذ أيضا على النظام الاشتراكي ما يترتب عليه من روتين وبطء في إدارة المشروعات نظرا لتعدد جهات الإدارة الاشرافية والقابية، كما يؤخذ عليه أيضا ارتفاع تكاليف الإنتاج.

<u>النظام الاقتصادي في الإسلام</u>: لقد جاء الإسلام ليكفل للناس حياة كريمة تصل بهم إلى أعلى درجات الرقي، وعليه فالنظام الاقتصادي في الإسلام يقوم على سلسلة متصلة

ومتداخلة من الأفكار والمدارس الفكرية ذات الأصل الواحد، وهو الأصل الشرعي الإسلامي، ومعنى ذلك ان الاقتصاد الإسلامي كعلم ثابت لا يتغير، وإنما الذي يتغير في الواقع هو درجة ومدى معرفة الناس بهذا العلم، ودرجة اخذهم به. فالاقتصاد في الإسلام يقوم على مجموعة من الأسس التي تجعله يرقى إلى أفضل النظم الاقتصادية، وهذه الأسس هي:

أولا: الاقتصاد الإسلامي يعترف بالملكية الخاصة والملكية العامة. إن غريزة الملكية من طبائع النفس البشرية، وقد لمس الإسلام فطرة التملك عند الانسان، فأقر الملكية الخاصة باعتبارها وسيلة لتحقيق التنافس لصالح المجتمع ككل، بل جاء في القران ما يشجع على الملكية الخاصة وزيادتها، ويمكن الإشارة إلى قوله تعالى "نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات". كما أن هناك من الأحاديث النبوية التي حماية الملكية الخاصة، وعدم الاعتداء عليها، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: "كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه". كما أقر الدين الإسلامي كافة الحقوق المترتبة على الاعتراف بالملكية مثل حق الإرث والوصية وحق البيع والإيجار.....الخ.

كما أقر الإسلام الملكية العامة، فللدولة وولي الأمر ان يتدخلوا في أوجه النشاط الاقتصادي إدا عجز الأفراد عنه أو أساءوا القيام به، وهي في ذلك توازن بين مصلحة صاحب الملكية الخاصة والضرر الذي يصيب أفراد المجتمع.

ثانيا: الاقتصاد الإسلامي يقر بمبدأ الحرية الاقتصادية. يرتبط مبدأ الحرية الاقتصادية بمبدأ الملكية، فمن يملك يتمتع بحرية التصرف فيما يملكه، إلا ان هذه الحرية في الاقتصاد الإسلامي ليست مطلقة، وإنما تحكمها مجموعة من القيود بعضها ذاتي ينبع من أعماق النفس والبعض الآخر خارجي أو موضوعي تحكمه القوانين الشرعية. بمعنى أن هناك رقابة ذاتية على مزاولة المسلم للنشاط الاقتصادي، فإذا رأى

المسلم انه قد أفلت من رقابة السلطة، فإنه موقن أنه لن يستطيع الإفلات من رقابة الله "يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور" وفي هذا أكبر ضمان لعدم انحراف الانسان.

وعليه فالإسلام يقر مبدأ الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ولكن بشرط عدم الاضرار بالآخرين، وجعل من ولي الامر واجب الرقابة على الافراد في ممارسة حريتهم في صورها المختلفة، والتدخل عند الضرورة، وذلك لحماية مصلحة أفراد المجتمع، على أن يكون هذا التدخل بالقدر الضروري لرفع الظلم.

وقد نهى الإسلام عن كل ما يضر بمصلحة الأفراد أو الجماعة في ممارسة النشاط الاقتصادي، فالنظام الذي يأخذ به الاسلام هو ما نسميه اليوم بنظام المنافسة الكاملة الذي يمتنع فيه الاحتكار، أو المعاملات الربوية، او تسعير السلع.....أو غيرها.

ثالثا: الاقتصاد الإسلامي يقوم على التوزيع العادل للدخل والثروة. إن التنمية الاقتصادية في الإسلام هي تنمية اجتماعية في الوقت نفسه، وهي فرض على الفرد والمجتمع والدولة معا، فالرفاهية الإنسانية لا تقاس بمقياس نقدي، وإنما بالمواءمة بين كسب النقود من مصدر حلال وانفاقها وفقا لتعاليم الإسلام بما يحقق مجتمع الرحمة والعدل الذي ينشده الدين الإسلامي- ويمكن أن ندلل على ذلك بمجموعة من التعليمات التي جاء بها الدين الإسلامي، نذكر منها: تحريم جميع أنواع الربا، تحريم جميع أنواع الاستغلال، تحريم الاسراف والترف، تحريم الغش والنفاق والخداع، فرض الزكاة وتحديدها نوعا وكما، مصداقا لقوله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها". كما نظم المعاملات التجارية، ونظم السوق والإنتاج والاستهلاك والارث، ونظم العلاقة بين العامل ورب العمل وحث على العمل بجد وإخلاص. وفضل العمل على الكسل، او العيش عالة على الغير. وإذا كان القيام بهذه الاعمال من واجبات افراد المجتمع إلا أنها تتم في إطار من رقابة الدولة للتدخل عند الضرورة لمكافحة كل ما يضر بالمجتمع وقيمه. وعليه يبقى الدين الإسلامي بتعاليمه الخالدة الأصلح لكل زمان ومكان.

المحاضرة رقم 08.

البطالة والتضخم

أولا: البطالة. يقصد بها وجود موارد الاقتصادية متاحة عاطلة و غير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الاقتصادية.

كما يقصد بها أيضا العاطلين عن العمل، حيث تشكل ظاهرة غير صحية في المجتمع نظراً لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

أسباب البطالة: و تحدث البطالة لأسباب متعددة، لعل من أهمها ما يلي:

- ✓ انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة في رأس المال، و بالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة.
- ✓ سوء التخطيط التعليمي، و عدم تنظيم سوق العمل و ربطه بالمؤسسات التعليمية.
- ✓ عد الاستقرار السياسي، و انعدام الثقة التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار.
- ✓ زيادة عرض العمل نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة.
- ✓ التغيّرات الحاصلة على مستوى التقنية الإنتاجية للتقدم العلمي، و الذي يؤدي إلى الاستغناء عن العامل و إحلال الآلة مكانه.

أنواع البطالة:

1) البطالة الموسمية: تحدث في مواسم معينة، مثال: الموسم الزراعي.
2) البطالة المقنعة: وجود عدد أشخاص يعملون في مكان واحد حيث يحتاج إلى أقل من ذلك.

3) البطالة الاختيارية: هو توفر العمل الملائم لشخص، ولكنه لايرغب فيه من تلقاء نفسه.
4) البطالة الاحتكاكية: عندما يقوم بتغيير وظيفته و الانتقال من عمل إلى آخر، فيضطر إلى التوقف عن العمل للبحث عن عمل آخر.
5) البطالة البُنيانية: و هي التي تنتج عن زيادة حجم القوى العاملة غير مؤهلة لبعض المهن التي تتطلب كفاءة فنية معينة تتلاءم مع الطرق الحديثة في الإنتاج.
6) البطالة الدورية: و هي التي تحدث بالتزامن مع الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الدورات الاقتصادية من ركود و انتعاش، حيث يقل في حالات الركود و يزيد في حالة انتعاش.
7) البطالة الإجبارية: و هي عدم وجود طلب على الطبقة العاملة رغم استعدادها للعمل بالأجر السائد.

كيفية الحد من البطالة: ذكرنا فيما سبق أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع لآخر، ومن وقت لآخر في المجتمع نفسه، و لذا فإن السياسات المتبعة في علاج البطالة قد تصلح في مجتمع دون آخر. إلاّ أنه عادة ما تؤخذ العوامل التالية من أجل الحد من البطالة:

1. توفير رأس المال اللازم لقيام بالمشاريع و تدعيم الاستثمارات و زيادة حجمها، و الذي يعني بالضرورة زيادة الطلب على العمال، مما يعني تقليص البطالة.
2. توفير أيدي العاملة الفنية و المدربة من خلال بعض السياسات التعليمية و التنظيمية.
3. تقديم الاعانات للعاطلين عن العمل، و بالتالي الحد من آثار البطالة.
4. وضع الخطط العلاجية و الوقائية التي تحد من المشكلة البطالة.

5. إعادة صياغة قانون العمل بما يتلاءم مع الضرورات و المستجدات؛ كالحد من العمالة الوافدة، رفع الأجور، تنظيم سن التقاعد، خفض ساعات العمل مثلا 35 ساعة أسبوعياً، ...إلخ.

ثانيا: التضخم.

مفهوم التضخم: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ولا يقصد ارتفاع سعر سلعة معينة، و إنما أسعار السلع عموماً؛ بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات، فإن القيمة التي يشتريها الدينار الجزائري من هذه السلع تقل، و بالتالي فإنّ التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية لنقود.

أنواع التضخم: يمكن تصنيف أنواع التضخم طبقاً للسبب:

1. التضخم بسبب جذب الطلب:

حسب هذه النظرية يعتقد الاقتصاديون، و على رأسهم " **جون ماينارد كينز**" حيث يرى : عندما يكون الاقتصاد في حالة توظف كامل، فإن الإنتاج لا يمكن زيادته في المدى القصير بسبب عدم توافر الموارد التي يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج (لأنها موظفة بالكامل)، و بالتالي فإنه عندما يزداد الطلب الكلي على السلع، فإنه لا توجد موارد كافية تساهم في الإنتاج، فتبدأ الأسعار بالارتفاع، و باختصار فإن التضخم بسبب جذب الطلب يقع عندما يكون الطلب الكلي لاقتصاد يفوق العرض الكلي، أي أن هناك نقوداً كثيرة تُطارد سلعاً قليلة.

2. التضخم بسبب ضغط التكاليف:

و يقع هذا النوع من التضخم عندما يقوم أصحاب الموارد الإنتاجية بزيادة أسعر هذه الموارد أكثر من الزيادة في الكفاءة الإنتاجية نفسها، فعندما ترتفع تكاليف الموارد بأسرع من الزيادة في الإنتاج نفسه، فإن تكاليف المنشآت تزيد، و هذه الزيادة في

التكاليف تحول إلى المستهلك، لأن المنشأة تريد المحافظة على أرباحها فتقوم برفع أسعار منتجاتها، فإذا قامت – على سبيل المثال – نقابات العمال في أروبا بالمطالبة بزيادة الأجور و زادت الأجور، في حين أن الإنتاجية لم تزداد؛ فإن النتيجة طبقا لهذا النوع هي : الارتفاع في التكاليف بالتالي ارتفاع في الأسعار.

3. التضخم بسبب فعل الأرباح:

عندما تكون هناك منشآت احتكارية تتحكم في عرض السلع، فإنه يمكن لهذه المنشآت التحكم في الأسعار، حيث أن هذه المنشآت يؤهلها حجمها و احتكارها للسوق أن تحدد الأسعار كما تشاء؛ فهذه المنشآت قد تعتبر أنه من السهولة زيادة الأرباح عن طريق زيادة الأسعار بدلاً من زيادة الكفاءة الإنتاجية، و بالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج.

الآثار الاقتصادية للتضخم: تتلخص الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي:

1) **إعادة توزيع الثروة و الدخل الحقيقي**: ذكرنا أن التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، و يتم ذلك من خلال:
   - ✓ يستفيد المدين من ظاهرة التضخم، لأن القيمة الحقيقية للدين الذي سيدفعه سوف تنخفض، و بالمقابل يتضرر الدائن الذي يسترد الدين.
   - ✓ يتضرر أصحاب الدخول الثابتة و المرتبات، بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم، و بالتالي التأثير على حجم الإشباع لديهم.
   - ✓ يستفيد من التضخم أصحاب الأعمال و المنتجون، كنتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار.
2) **التأثير على مستوى التشغيل و الإنتاج**: يكون التضخم عادة مصحوباً بانتعاش الأحوال الاقتصادية و ارتفاع مستوى التشغيل و الإنتاج، نتيجة ارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار الأمر الذي يدفع المنتجين و أصحاب الأعمال لمضاعفة

جهودهم لتحقيق المزيد من الأرباح عن طريق زيادة حجم الإنتاج، الذي يؤدي إلى استخدام عمالة أكبر، تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

الحلول النقدية و المالية لظاهرة التضخم:

أ. **اجراءات السياسة النقدية.**

1. **عمليات السوق المفتوحة**: حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على عرض النقود، بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية، و يتلقى مقابلها نقوداً ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق المالي، و بالتالي التخفيف من حدة التضخم.
2. **سياسة الاحتياطي الإلزامي**: يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، و يسمى ذلك الاحتياطي القانوني أو الإلزامي، و يلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على أية فوائد، ففي أثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي، فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق نقود عن طريق تقديم القروض، و بالتالي يقلّ حجم النقد في الاقتصاد، الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم.
3. **سياسة إعادة سعر الخصم**: و يقصد بسعر الخصم، سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعطيها للبنوك التجارية، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة لأفراد، فتقلّ رغبة الأفراد على الاقتراض، فيقلّ الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد.

ب. **إجراءات السياسة المالية:**

1. **الإنفاق العام و الضرائب**: تقوم الدولة في حالة التضخم بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام، و قد تستخدم الوسيلتين معاً، إذا دعت الحاجة، لها اثر في تخفيض الطلب الكلي على السلع و الخدمات بفعل الضرائب و الإنفاق العام.
2. **سياسة التسعير الجبري**: تقوم الدولة بوضع حد أقصى أو أدنى لأسعار في حالة التضخم من أجل التأثير على الأسعار، كما يمكن استخدام نظام التقنين أو البطاقات التموينية للتأثير على حجم الاستهلاك، و بالتالي الطلب الكلي.
3. **سياسة الحد من زيادة الأجور**: و ذلك عن طريق وضح حد أدنى لأجور – تسقيف الأجور- و حد أدنى لأجور، كل ذلك من أجل التأثير على الطلب الكلي و محاولة الحد من التضخم.
4. **الحد من استيراد السلع الكمالية**: و ذلك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية، حيث تقوم الدولة برفع التعريفة الجمركية على استيراد هذه السلع، و أحياناً تقوم بمنع استيرادها نهائياً.
5. **سياسة تشجيع الادخار الموجه نحو الاستثمار**: تهدف هذه السياسة إلى تقليل حجم الإنفاق الحكومي، و محاولة توجيه المدخرات نحو الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أي العرض الكلي، مما يساعد في تخفيض الأسعار و إعادة القوة الشرائية للنقود.